إشكالية الإمامة في نصوص نهج البلاغة

(عرض ونقد)

السيد علي الحسيني

سلسلة رد الشبهات

٢

العتبة العباسية المقدسة
الأمانة العامة

إشكالية الإمامة

في نصوص نهج البلاغة

(عرض ونقد)

السيد علي الحسيني

شعبة البحوث والدراسات

مكتبة نرجس PDF
www.narjes-library.blogspot.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب: إشكالية الإمامة في نصوص نهج البلاغة عرض ونقد.

المؤلف: السيد علي الحسيني.

عدد النسخ: ١٠٠٠

المطبعة: دار الوارث للطباعة والنشر.

سنة الطبع: ٢٠١٥م - ١٤٣٦هـ.

الإخراج الفني: الشيخ باسم العلي.

من إصدارات شعبة البحوث والدراسات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد المتفرد الذي لا من شيء كان ولا من شيء خلق ما كان، وشرائف صلواته ونوامي بركاته على محمد عبده ورسوله، الخاتم لما سبق والفاتح لما انغلق والمعلن الحق بالحق والدافع جيشات الأباطيل والدامغ صولات الأضاليل وعلى آله أساس الدين وعماد اليقين، ودعائم الإسلام وولائج الاعتصام، الذين يخبرنا حلمهم عن علمهم وظاهرهم عن باطنهم.

أما بعدُ:

فقد تعددت وتنوعت الإشكالات في عصرنا على عقائد الطائفة الحقة (الشيعة الإمامية الاثني عشرية)، ولعلنا لا نكشف سراً إن قلنا: ما من عقيدة للطائفة إلا وأُثير حولها غبار الأضاليل وقوبلت حججها بالأوهام

والأباطيل، كما ولا نجازف إن اصطلحنا على عصرنا الراهن بـ: (عصر الإشكالات والشبهات). ومما طرق مسامع الناس في هذا الجانب اعتراضات اعتمدت في مادتها على (نهج البلاغة) لمؤلفه الشريف الرضي (ره) في توجيه سهام النقد لعقيدة الإمامة، وما يلازمها عند الشيعة من معتقدات كالعصمة.

وانطلاقاً من مبدأ: ما لا يدرك كله لا يترك كله، قمنا في هذا البحث بجمع شطر من تلك النصوص التي توظف من قبل المخالفين، كوثائق تدين ثوابت الشيعة في مسألتي (الإمامة والعصمة)، ودراستها والإجابة عنها علمياً.

وأهمية هذا العمل تأتي من جهة أنه يوفر الإجابة على اعتراضات اعتمدت على أهم مصدر في مادتها، وعلى أهم عقيدة يؤمن بها الشيعة في موضوعها كما أسلفنا.

والمنهج المتبع في دراسة هذه النصوص هو ما يلي:

أولاً: عرض النص المشكل من نهج البلاغة.

واعتمدنا في نقل النصوص منه على النسخة التي حققها صبحي الصالح.

ثانياً: وبعد عرض النص نقوم ببيان وجه الاعتراض به، من خلال إيراد عبارة أحد المستشكلين.

ثالثاً: البحث عن مصدر النص إن وجد، وعن سنده ودراسته إن توفر له سند وتقييمه.

رابعاً: دراسة النص، وتحليله تحليلاً علمياً.

***

وبعد إهمال ما لا يستحق الدراسة والتأمل، انحصر البحث في ثمانية نصوص من نهج البلاغة، هي الأكثر تداولاً واشكالاً، تتناول هذه النصوص عقيدة (الإمامة والعصمة) عند الشيعة.

ولا يخفى إنّ هذينِ المعتقدَينِ عرض لهما الشيعة أدلة وبراهين وفيرةً ونصوص كثيرةً، لذا فإننا قمنا بعقد الفصل الأول كمدخل وتمهيد للبحث، وعرضنا فيه بعضاً من تلك الأدلة، مستأنسين بما ورد في نهج البلاغة نفسِهِ من نصوص صرّح فيها أمير المؤمنين عليه السلام بحقه دون سواه في الإمامة والخلافة، ثم تناولنا في الفصل الثاني: أشهر أربعة موارد في النهج يعترض بها على الإمامة والخلافة، ليأتي بعده الفصل الثالث: والذي خصصناه لأربعة نصوص أخرى يُظن أنها تخدش بعقيدة العصمة.

إذن، فالبحث مقسّم على فصول ثلاثة:

الفصل الأول: إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وعصمته وفيه مبحثان:

أ ـ عرض لجملة من أدلة الشيعة على إمامة وعصمة الإمام عليه السلام.

ب ـ الموارد التي صرح فيها الإمام عليه السلام بحقه في الخلافة في نهج البلاغة.

الفصل الثاني: النصوص المشكلة في الإمامة، والجواب عنها.

الفصل الثالث: النصوص المشكلة في العصمة، والجواب عنها.

كلمة موجزة عن قيمة نهج البلاغة

ولا يفوتنا التنبيه إلى القيمة العلمية لهذا السفر العظيم، فقد اختلفت الكلمات فيه، بين متفنن في العبارات للحط من قيمته؛ كابن تيمية والذهبي وغيرهما ممن سار في ركبهم، حتى وصل الحال ببعضهم أن يتحكّم بأنّ كل ما تضمنه هذا الكتاب العظيم موضوع على أمير المؤمنين عليه السلام، وأنه عبارة عن زندقة والحاد.

يقول الجبهان: "ونحن نؤكد أن علياً بريء من كل ما تضمنه هذا السفر من إلحاد وزندقة"[1].

وإني لأستبعد جداً اطلاع قائل هذه الكلمات على نزر يسير مما تضمنه النهج سيما في التوحيد، فليت شعري إن كانت بيانات النهج زندقةً وإلحاداً،

(١) تبديد الظلام وتنبيه النيام إلى خطر التشيع على المسلمين. إبراهيم سليمان الجبهان: ص٢٥.

فلا إيمان ولا توحيد - بنفي الجنس - فأين شطط هؤلاء من مقالة الألوسي - على سلفيته وتشدده - في نهج البلاغة، إذ يقول عن هذا الكتاب العظيم:

(... وفي كتب الأدب الدائرة في الأيدي شيء كثير من خطب الخلفاء الراشدين وغيرهم - مما تتحير منه أولو الألباب وتقضي منه العجب العجاب - قد اشتملت على الحكم والأسرار وما يستوجب خيري الدنيا والآخرة دار القرار، وما يقرب إلى مرضاة الله تعالى ويباعد عن دار البوار، هذا كتاب نهج البلاغة قد أستودع من خطب الإمام علي بن أبي طالب (سلام الله عليه) ما هو قبس من نور الكلام الإلهي وشمس تضيء بفصاحة المنطق النبوي...)[1].

والمهم هنا أن نشير إلى موقف علماء الشيعة من الكتاب إجمالاً، فقد اتفقوا على جلالة وعظمة هذا المصنَّف وهو موقف قريب جداً من موقف الآلوسي آنفاً، بيد أنهم أكدوا على إخضاعه للموازين العلمية وأشاروا إلى أنَّ

(١) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب لمحمود شكري الألوسي: ج ٣ / ص ١٨٠، شرح وتصحيح وضبط: محمد بهجة.

طرفاً من نصوصه قطعي تشهد علو مضامينها بذلك، وفيه الصحيح المعتبر، وفيه ما يجب أن يخضع للتحقيق في مصادره وأسانيده، وهكذا، فهو كغيره من هذه الناحية.

يلخص لنا الشيخ هادي كاشف الغطاء هذا الموقف قائلاً:

والخلاصة إنّ اعتقادنا في كتاب نهج البلاغة أنّ جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يُروى عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن أهل بيته في جوامع الأخبار الصحيحة وفي الكتب الدينيّة المعتبرة، وإنّ منه ما هو قطعي الصدور، ومنه ما يدخله أقسام الحديث المعروفة[1].

فأين هذا من مجازفة القائل: والكتاب الوحيد الذي تطمئن الشيعة إلى كل كلمة فيه؛ هو كتاب نهج البلاغة؟![2].

---

(١) مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه / الصفحة الأولى من مقدمة المؤلف.
(٢) اصول مذهب الشيعة، ناصر بن عبد الله بن علي القفاري: ٢/٦٩٨.

فتلخص: أن موقف الشيعة من نهج البلاغة هو الوسطية، فلا إفراط ولا تفريط.

وانطلاقاً من هذه الرؤية أخضعنا النصوص المشكلة إلى البحث العلمي في مصادرها وأسانيدها ومن الله التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

وهو بمنزلة التمهيد لبحثنا الأساس، وفيه مبحثان:

المبحث الأول

أدلة الشيعة على إمامة وعصمة امير المؤمنين عليه السلام

يعتقد الشيعة بأن مسألة الإمامة من المسائل الدينية العقائدية والكلامية كونها فعلاً إلهياً، إذ إنها تثبت بالنص والتعيين الإلهي حصراً، ولا دخلَ ليد البشر فيها، فهي كالنبوة من هذه الناحية، وحيث إن علم الكلام يبحث عن الله وصفاته وأفعاله، فإن الإمامة من مسائل علم الكلام لدخولها في أفعال الله تعالى.

ويشهد على ذلك الحديث النبوي الصحيح عند المسلمين كافة على اختلاف في بعض ألفاظه: (مَنْ مات بغيرِ إمامٍ مات ميتةً جاهليةً)[1].

(١) مسند أبي يعلى: ح٢٣٤٧. وعلق عليه حسين سليم: (إسناده صحيح).

والسر في حصر طريق تعيين الإمام بالنص الإلهي، هو أَنهم اشترطوا العصمة في الإمامة، والعصمة أمر خفي، لا يطلع عليه إلا علّام الغيوب، ومن ثمّ حصروا طريق ثبوت الإمامة بالنص الإلهي.

وقد عُرّفَتْ الإمامة في المدونات الكلامية بأَنها: رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبي.[1]

والعصمة لطف يفعله الله بصاحبها لا يكون له معه رادع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية[2].

وبهذا المعنى لـ (الإمامة والعصمة) يؤمن الشيعة بثبوتهما لأمير المؤمنين علي بن ابي طالب (صلوات الله عليه) مبرهنين على ذلك بجملة من البراهين، ولضيق المقام نقتصر على شطر من أدلتهم النقلية القرآنية وما تواتر من الأحاديث فيما يلي:

---

(١) الباب الحادي عشر: ص٣٩، تحقيق مهدي محقق.
(٢) التجريد: ٤٩٤.

أولاً: قوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ}[١].

وحاصل الاستدلال بهذه الآية: إنها حصرت (الولي) بأقوى أدوات الحصر (إنما) في ثلاثة: الله تعالى، والرسول، والثالث: هو أمير المؤمنين عليه السلام، لما ثبت لدى المسلمين كافة من إنها نزلت فيه عليه السلام في حادثة التصدق بالخاتم المشهورة، و(الولي) هو الأولى بالتصرف في استعمال أهل اللغة كقولهم: السلطان ولي من لا ولي له، واستعمله الشارع في ذات المعنى أيضاً منه: ولي الدم وولي الميت وولي المرأة، ومن شاء التفصيل فعليه بالمطولات[٢].

ثانياً: وأيضاً قوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}[٣]، ووجه دلالتها على عصمته عليه السلام، يتضح بعد بيان الأمور التالية:

---

(١) سورة المائدة: ٥٥.
(٢) راجع مثلاً: الشافي في الإمامة، للسيد المرتضى: ج٢، ص٢١٧، بتحقيق السيد عبد الزهرة الخطيب/ إعداد مركز الأبحاث العقائدية.
(٣) سورة الأحزاب: ٣٣.

الأمر الأول: أجمع المسلمون على شمول الآية لأمير المؤمنين عليه السلام بمقتضى الأخبار الصحيحة المستفيضة الواردة في هذا الشأن منها - للمثال لا الحصر - ما رواه مسلم في صحيحه وغيره واللفظ لمسلم: عن عائشة أنها قالت: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةً وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ، مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَدَخَلَ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَدْخَلَهَا، ثُمَّ جَاءَ عَلِيٌّ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}[1].

الأمر الثاني: إنّ الإرادة في آية التطهير تكوينية حتمية الوقوع (بنحو الاقتضاء) لا شرعية، فإنها مصدرة بأداة الحصر (إنما) ومفادها إثبات ما بعدها ونفي ما عداه، ولا يصح هذا النفي في حال كونها شرعية، فإن الله سبحانه أراد - بإرادته التشريعية - لكل فرد تطهير نفسه من الأرجاس، بامتثاله التكاليف والتوجيهات الإلهية، وليس ذلك خاصا بأهل البيت عليهم السلام

(١) صحيح مسلم في (باب فضائل أهل بيت النبي: ٦١ - (٢٤٢٤).

المخاطبين بآية التطهير، قال تعالى: {مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}(١).

الأمر الثالث: الرجس لغة: القذارة الأعم من المادية والمعنوية، وفي الآية كل قبيح عرفاً أو شرعاً بدليل (ويطهركم تطهيراً)، والمنفي عموم الرجس لنفي جنسه وطبيعته بدخول (ال) الجنسية عليه (الرجس)، فيشمل ما أراد الله تكويناً إذهابه عن أهل البيت عليهم السلام - وعلى رأسهم أمير المؤمنين عليه السلام - وهو جميع الذنوب والمعاصي، كونها داخلة تحت عنوان (الرجس).

فإن معنى الرجس في اللغة القذر وهو يشمل المادي منه والمعنوي كالذنوب، وكل ما هو محرم وقبيح شرعاً.

قال ابن منظور: الرِّجْسُ القَذَرُ وقيل الشيء القَذِرُ ورَجُسَ الشيءُ يَرْجُسُ رَجاسَةً وإنه لَرِجْسٌ مَرْجُوس، وكلُّ قَذَر رِجْسٌ ورجل مَرْجوسٌ

(١) سورة المائدة : ٦.

ورِجْسٌ نِجْسٌ ورَجِسٌ نَجِسٌ ...، وقد يعبر به عن الحرام والفعل القبيح والعذاب واللعنة والكفر[١].

يشهد على ذلك الاستعمال القرآني لهذه المفردة (الرجس)، فقد أطلقها وفي آيات عديدة على القبائح الشرعية، منها: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[٢].

ومنها: {ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ}[٣].

---

(١) لسان العرب: مادة (رجس).
(٢) سورة الأنعام : ١٤٥.
(٣) سورة الحج : ٣٠.

وما تقدم من عرض قرآني هو نزر يسير لما دل على إمامة وعصمة أمير المؤمنين عليه السلام، وهكذا توافرت الأحاديث النبوية التي تؤكد ذات الحقيقة، وفي هذين الحديثين المرويين بالتواتر عند المسلمين كفاية:

أ- حديث الثقلين:

روى حديثَ الثقلين أصحابُ السنن والمسانيد؛ منهم مسلم في صحيحه والترمذي في سننه وحسّنه واللفظ للأخير:

(إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِى أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ مِنَ الآخَرِ كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا).[1]

(١) سنن الترمذي: ج٥، ص٦٦٣، ح٣٧٨٨، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

والحديث متواتر مروي عن أكثرَ من عشرين صحابياً، قال ابن حجر في الصواعق: " ثم اعلم أنَّ لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً"[1].

وقد دلَّ هذا الحديث الشريف على حقائق ومقامات عقائدية عديدة لأهل البيت عليهم السلام، لا يشاركهم فيها غيرهم؛ أبرزها:

- لزوم التمسك بهم كما نص الحديث (ما إنْ تمسكتُم...)، ولا نعني بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام إلا ذلك.
- ودلّ الحديث أيضاً على عصمتهم عليهم السلام، من وجوه عديدة:

١ـ إقرانهم عليهم السلام بالقرآن الذي لا ريب فيه، ولا يأتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه.

٢ـ الأمر بالتمسك بهم عاصم من الضلال وفاقد الكمال لا يكون معطياً له.

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٣٧.

٣ـ لعدم افتراقهم عن الكتاب (... لن يتفرقا)، فلو لم يكونوا معصومين للزم تكذيب النبي - نعوذ بالله تعالى -.

قال الملا علي القاري معلِّقاً على الحديث:

في إطلاقه (صلى الله عليه وسلم) إشعارٌ بأن من يكون من عترته في الحقيقة لا يكون هديه وسيرته إلا مطابقا للشريعة والطريقة[1].

ب ـ حديث المنزلة.

وقد ورد بصيغ والفاظ مختلفة، وهو كسابقه متواتر - أيضاً - نص على تواتره كبارُ المحدثين، آخرُهم الألباني[2].

وإحدى صيغ هذا الحديث تغني عن التعليق عليه وبيان دلالته على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، كونه نصاً في المطلوب، وهي قوله صلى الله عليه وآله مخاطباً أمير المؤمنين عليه السلام: (..إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي..).

---

(١) مرقاة المفاتيح: الْفَصْلُ الثَّانِي رقم الحديث: ٦١٥٢.
(٢) التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان لناصر الدين الالباني: ٩ / ٣٤٠.

صحح الحديثَ بهذه الصيغة كلٌ من:

١ـ الحاكم في المستدرك على الصحيحين.

٢ـ والذهبي في تعليقه على المستدرك (التلخيص)[١].

٣ـ وصححه أيضاً: أحمد محمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد بن حنبل[٢].

٤ـ وكذا حسَّنه الألباني قائلاً: إسناده حسن ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بلج، واسمه يحيى بن سليم بن بلج. قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ[٣].

إلى هنا نكون قد فرغنا من عرض جزء يسير من الأدلة التي يستند إليها الشيعة في إيمانهم بإمامة وعصمة أمير المؤمنين عليه السلام، وقد لاحظناها تتراوح

(١) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري مع تلخيص الذهبي: ٣ / ١٤٣.
(٢) مسند أحمد: ٣ /٣٣١ رقم الحديث ٣٠٦٢.
(٣) كتاب السنة لابن ابي عاصم (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني): ٢ / ٥٦٥ حديث رقم : ١١٨٨.

بين أدلة قرآنية محكمة وبين أحاديث متواترة، فلا يصح والحالة هذه أن تعارض إلا بقطعي الصدور، وقطعي الدلالة.

أما ما احتُجَّ به من مقاطع في نهج البلاغة فمضافاً إلى فقدانه للصفتين المتقدمتين، فإنا سنبين وهْنَ فهمها من قبل المحتج بها من جهة - كما سيأتي في الفصل الثاني والثالث - ومعارضتها بالأقوى منها مصدراً ودلالة ومن نفس نهج البلاغة من جهة أخرى، وهو ما يتكفله المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني

وفيه عشر موارد يصرح فيها الإمام عليه السلام

بحقه في الخلافة

سنسرد في هذا المبحث بعضاً من الخطب والكلمات المروية في نهج البلاغة التي يتظلّم فيها الإمام عليه السلام لتقمصهم حقَه وإزاحته عن مرتبته التي رتبه الله تعالى فيها، منتقين الأصرح والأوضح منها دلالة على المطلوب، وسنلاحظ فيها بجلاء كيف أنّ الإمام عليه السلام يصدح بأحقيته في الخلافة، وقد اخترنا عشراً من تلكم الموارد والنصوص:

النص الأول: بعد كلام طويل يقول عليه السلام :

[.... لا يُقاسُ بآل محمد من هذه الأُمّة أحد، ولا يسوَّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً، هم أساس الدين وعماد اليقين. إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة. الآن إذ رجع الحق إلى أهله ونُقل إلى منتقله..][1].

وفي هذا المقطع ثلاث جمل تدل على المطلوب:

الأولى: ولهم (أي لآل محمد صلوات الله عليهم) خصائص حق الولاية.

والثانية: وفيهم الوصية والوراثة.

والثالثة: الآن إذ رجع الحق إلى أهله ونُقل إلى منتقَلِهِ.

وجميعها صريحة فيما نحن فيه.

***

(١) نهج البلاغة: الخطبة الثانية.

النص الثاني: يقول عليه السلام :

(...إنّ الائمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم..)[١].

والشاهد منه واضح فلا نطيل الكلام في بيانه، بيد أننا ننبه إلى أنَّ المقطع يشير أيضاً بوضوح إلى حديث الاثني عشر خليفةً المتواترِ، والذي اتفق على روايته البخاري ومسلم والنقل من الثاني:

«لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إلى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً»، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»[٢]، كما وأنه من ناحية أخرى يحدد أكثر هوية الاثني عشر بإضافة معلم آخر، وهو كونهم من بني هاشم، وهذا بلا شك يقيد ما ورد في الحديث النبوي من أنهم من قريش.

***

(١) نهج البلاغة: الخطبة ١٤٤.
(٢) صحيح مسلم: ٣ /١٤٥٣.

النص الثالث: في خطبة تحمل عنوان:

[ومن كلام له لما أشير عليه بأن لا يتبع طلحة والزبير ولا يرصد لهما القتال] جاء فيها:

(فوالله مازلت مدفوعاً عن حقي مستأثراً عليّ منذ قبض الله نبيه صلى الله عليه وسلم حتى يوم الناس هذا)[1]

فتراه في هذا النص يُقْسم (صلوات الله عليه) على كونه صاحب الحق بعد رسول الله ﷺ بلا فصل بيد أنهم دفعوه عن حقه واستأثروا عليه فسلبوا منه تراث ابن أمه فما كان منه عليه السلام إلا أن يركب أعجاز الأبل وإن طال السُّرى، تقديماً للأهم على المهم!

(١) نهج البلاغة: الخطبة السادسة.

النص الرابع:

(وقد قال قائل: إنّك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص، فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخصّ وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه، فلمّا قرعته بالحجة في الملأ الحاضرين، هبَّ كأنه بُهت لا يدري ما يجيبني به. اللهم إني أستعينك على قريش ومن أعانهم؟ فإنهم قطعُوا رحمي وصغّروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هُوَ لي، ثم قالوا: ألا إنَّ في الحق أن تأخذه، وفي الحقّ أن تتركه)[1].

والشاهد فيه مفهوم لمن قرأ بعينيه قوله فيه:

- (أنا أخص وأقرب). (طلبت حقاً لي).

(أجمعوا على منازعتي أمراً هو لي).

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة رقم (١٧١).

النص الخامس:

(ومن كتاب له عليه السلام إلى عقيل بن أبي طالب في ذكر جيش أنفذه إلى بعض الاعداء، وهو جواب كتاب كتبه إليه عقيل).

(... فدع عنك قريشا وتركاضهم في الضلال، وتجوالهم في الشقاق، وجماحهم في التيه. فإنهم قد أجمعوا على حربي كإجماعهم على حرب رسول الله صلى الله عليه وآله قبلي، فجزت قريشا عني الجوازي، فقد قطعوا رحمي، وسلبوني سلطان ابن أمي....)[1].

فانتبه لقوله في آخر المقطع: وسلبوني سلطان ابن أمي، يتضح لك الأمر دون تكلف.

---

(١) نهج البلاغة: الكتاب رقم : ٣٦.

النص السادس:

٣- ومن خطبة له وهي المعروفة بالشقشقية:

(أما واللهّ لقد تقمّصها فلان وإنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرّحى: ينحدر عنّى السّيل ولا يرقى إلى الطّير، فسدلت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحا. وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذّاء أو أصبر على طخية عمياء يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصّغير، ويكدح فيها مؤمن حتّى يلقى ربّه فرأيت أنّ الصّبر على هاتا أحجى فصبرت وفى العين قذى، وفى الحلق شجا أرى تراثى نهباً، حتّى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده (ثمّ تمثّل بقول الأعشى):

شتّان ما يومي على كورها ويوم حيّان أخي جابر

فيا عجباً بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته، لشدّ ما تشطّرا ضرعيها فصيّرها في حوزة خشناء يغلظ كلامها، ويخشن مسّها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها، فصاحبها كراكب الصّعبة إن أشنق لها

خرم، وإن أسلس لها تقحّم، فمنى النّاس لعمر الله- بخبط وشماس وتلوّن واعتراض، فصبرت على طول المدّة، وشدّة المحنة، حتّى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أنّي أحدهم، فيا لله وللشّورى متى اعترض الرّيب فيَّ مع الأوّل...).[1]

يمكن القول إن هذه الخطبة مسوقة لذات الغرض الذي عقدنا له المبحث الثاني من هذا الفصل، وجميع فقراتها تقريباً شواهد على المطلوب، من مطلعها إلى منتهاها، حيث تقمُّص الأول للخلافة وعلمه بمحل أمير المؤمنين منها، ويواصل عليه السلام أنه يرى تراثه نهباً متسائلاً بعدها بإنكار: متى اعترض الريب فيَّ مع الأول؟! إلى آخر ما جاء فيها من مقاطع واضحة وشواهد لائحة في انقلاب السقيفة على الشرعية الإلهية.

(١) نهج البلاغة: الخطبة الشقشقية.

طرف من أسانيد الشقشقية

تجدر الإشارة إلى وجود أسانيد ومصادر عديدة لقدماء علمائنا للخطبة الشقشقية، وهو كاف للرد على من اتهم الشريف (رضوان الله عليه) بانتحال النهج، وقد قيل إن سبب تلك التهمة اشتماله على هذه الخطبة، نورد هنا ثلاثة منها دون جمع كل أسانيدها ومصادرها، حذراً من الإطالة:

١ـ منها ما رواه الصدوق في معاني الأخبار في باب: معاني خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام:

– حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني (رضي الله عنه)، قال: حدثنا عبدالعزيز بن يحيى الجلودي، قال: حدثنا أبوعبد الله أحمد بن عمار بن خالد، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني قال: حدثنا عيسى بن راشد، عن علي بن خزيمة، عن عكرمة، عن ابن عباس..."[1].

(١) معاني الأخبار: ص ٣٦٠.

٢ـ ومنها ما رواه أيضا في علل الشرائع في الباب: ١٢٢ - العلة التي من أجلها ترك أمير المؤمنين مجاهدة أهل الخلاف، في الحديث رقم (١٢)، حدثنا محمد بن على ماجيلويه، عن عمه محمد بن ابى القاسم، عن أحمد ابن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن أبان ابن تغلب عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ذكرت الخلافة عند أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام، فقال: أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة.....الخ".[1]

٣ـ ومنها أيضا ما رواه شيخ الطائفة الطوسي في أماليه:

٥٤ -٨٠٣- أخبرنا الحفار، قال حدثنا أبو القاسم الدعبلي، قال حدثنا أبي، قال حدثنا أخي دعبل، قال حدثنا محمد بن سلامة الشامي، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، عن ابن عباس، وعن محمد، عن

(١) علل الشرائع: ١/ ١٤٦.

أبيه، عن جده عليهم السلام، قال ذكرت الخلافة عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة....."[1].

(١) الأمالي، للطوسي: ص ٣٧٢.

النص السابع:

٦٧ـ من كلام له عليه السلام:

لمَّا انتهت إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنباءُ السقيفة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، قال عليه السلام: ما قالت الأنصار؟ قالوا: قالت منا أمير ومنكم أمير، قال عليه السلام فهلا احتججتم عليهم بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وصى بأن يحسن إلى محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم؟ قالوا: وما في هذا من الحُجَّة عليهم؟ فقال عليه السلام: لو كانت الإمارة فيهم لم تكن الوصية بهم. ثم قال عليه السلام: فماذا قالت قريش؟ قالوا: احتجت بأنها شجرة الرسول صلى الله عليه وسلم. فقال عليه السلام: احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة...)[1]. إهـ

وفهم الشاهد من النص بسياقه واضح لا لبس فيه.

---

(١) نهج البلاغة: ص٩٨.

النص الثامن:

"....أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ بَثَثْتُ لَكُمُ الْمَوَاعِظَ الَّتِي وَعَظَ الْأَنْبِيَاءُ بِهَا أُمَمَهُمْ، وأَدَّيْتُ إِلَيْكُمْ مَا أَدَّتِ الْأَوْصِيَاءُ إِلى مَنْ بَعْدَهُمْ، وأَدَّبْتُكُمْ بِسَوْطِي فَلَمْ تَسْتَقِيمُوا، وحَدَوْتُكُمْ بِالزَّوَاجِرِ فَلَمْ تَسْتَوْسِقُوا، للهِ أَنْتُمْ أَتَتَوَقَّعُونَ إِمَاماً غَيْرِي يَطَأُ بِكُمُ الطَّرِيق.."[1].

(١) نهج البلاغة: الخطبة رقم (١٨١).

ختامه مسك

نختم بنقل هذين النصين المميزين بصراحتهما وبيان أحدهما سرّ إمساك أمير المؤمنين عليه السلام يده عن الأمر، وأنه خشي على الإسلام من الانثلام والهدم، فتكون المصيبة على الإمام أعظم، وتضمن الآخر (النص العاشر والأخير) سؤالاً وجواباً مطابقَينِ للمطلوب حذو القذة بالقذة.

النص التاسع:

ومن كتاب له عليه السلام إلى أهل مصر مع مالك الأشتر لمّا ولّاه إمارتها:

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّداً - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وسلم - نَذِيراً لِلْعَالَمِينَ، ومُهَيْمِناً عَلَى الْمُرْسَلِينَ. فَلَمَّا مَضَى عليه السلام تَنَازَعَ الْمُسْلِمُونَ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ. فَوَاللهِ مَا كَانَ يُلْقَى فِي رُوعِي، ولَا يَخْطُرُ بِبَالِي، أَنَّ الْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسلم - عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، ولَا أَنَّهُمْ مُنَحُّوهُ عَنِّي مِنْ بَعْدِهِ فَمَا رَاعَنِي إِلَّا انْثِيَالُ النَّاسِ عَلَى فُلَانٍ يُبَايِعُونَهُ، فَأَمْسَكْتُ يَدِي

حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، يَدْعُونَ إِلَى مَحْقِ دَيْنِ مُحَمَّدٍ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وسلم- فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وأَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلَايَتِكُمُ الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلَائِلَ، يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ، كَمَا يَزُولُ السَّرَابُ، أَوْ كَمَا يَتَقَشَّعُ السَّحَابُ فَنَهَضْتُ فِي تِلْكَ الْأَحْدَاثِ حَتَّى زَاحَ الْبَاطِلُ وزَهَقَ، واطْمَأَنَّ.."[1].

النص العاشر:

ومن كلام له عليه السلام لبعض أصحابه وقد سأله[2]: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فقال: يَا أَخَا بَنِي أَسَد، إِنَّكَ لَقَلِقُ الْوَضِينِ، تُرْسِلُ فِي غَيْرِ سَدَد، وَلَكَ بَعْدُ ذِمَامَةُ الصِّهْرِ، وَحَقُّ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدِ اسْتَعْلَمْتَ فَاعْلَمْ: أَمَّا الاسْتِبْدادُ عَلَيْنَا بِهذَا الْمَقامِ وَنَحْنُ الأَعْلَوْنَ نَسَباً، وَالأَشَدُّونَ

(١) رقم الكتاب في نهج البلاغة: ٦٢، ص٤٢٣.
(٢) نهج البلاغة: [١٦٢] .

بِالرَّسُولِ نَوْطاً، فَإِنَّهَا كَانَتْ أَثَرَةً شَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ، وَالْحَكَمُ اللهُ، وَالْمَعْوَدُ إِلَيْهِ الْقِيَامَةُ.

وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ * [وَلكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ].

وَهَلُمَّ الْخَطْبَ فِي ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَلَقَدْ أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بَعْدَ إِبْكَائِهِ، وَلاَ غَرْوَ وَاللهِ، فَيَا لَهُ خَطْباً يَسْتَفْرِغُ الْعَجَبَ، وَيُكْثِرُ الاَوَدَ، حَاوَلَ الْقَوْمُ إِطْفَاءَ نَورِ اللهِ مِنْ مِصْباحِهِ، وَسَدَّ فَوَّارِهِ مِنْ يَنْبُوعِهِ، وَجَدَحُوا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ شِرْباً وَبِيئاً، فَإِنْ تَرْتَفِعْ عَنَّا وَعَنْهُمْ مِحَنُ الْبَلْوَى، أَحْمِلْهُمْ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَحْضِهِ، وَإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى، (فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرات إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ).

قوله (قلق الوضين) الوضين للهودج بمنزلة البطان للقتب (رجل ابعير وهو له كالسرج للفرس)، ويقال للرجل غير الثابت القدم في الأمر: قلق الرضين، أي مضطرب شاك فيه، فيكنى به عن ضعب الرأي واليقين.

قوله (ترسل في غير سدد) ترسل: تطلق والسدد: السداد الاستقامة والصواب. وفي لفظ آخر (مسد) والمسد الحبل المحكم الفتل.

قوله: (ذمامة الصهر) أي حرمته، وفي وجهه قولان: فالراوندي يذهب إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كانت له زوجة من بني أسد (منهاج البراعة: ٢/ ١٢٣) الأمر الذي ينفيه المعتزلي، موضحاً وجهاً آخر وهو أن زينب بنت جحش زوج رسول الله كانت أسدية (ج٩، ص٢٤٢).

قوله (نوطا) النوط: التعلق، أي إنّا أشد علقة برسول الله صلى الله عليه وآله.

قوله: (اثرة) الاختصاص بالشيء دون مستحقه.

قوله: (دع عنك نهباً صيح في حجراته) البيت لامرئ القيس وتتمته:

ولكن حديثاً ما حديث الرواحل. وله قصة (نقلها بتمامها ابن أبي الحديد: ٩ / ٢٤٤) وحاصل معناه هنا لا تسأل عن الذين نهبوا الخلافة وصاحوا في حجراته ومضوا، ولنتكلم في معاوية الآن..

قوله: (الأود) العوج.

قوله: (شرباً وبيئاً) الشِرب: النصيب من الماء، والوبيء: ما يوجب شربه الوباء.

وانتهى الفصل الأول بمبحثيه والحمد لله أولاً وآخراً.

الفصل الثاني

الاشكالات المتوجهة على الإمامة

فيما يلي عرض وبيان لأربعة اعتراضات على الإمامة تضمنت نصوصاً من كتاب النهج:

الاعتراض الأول

[إنما الشورى للمهاجرين والأنصار..]

أ. النص المشكل:

٦ - ومن كتاب له عليه السلام إلى معاوية:

إِنَّهُ بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ ولَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ وإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ والْأَنْصَارِ فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذَلِكَ للهِ رِضًا فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْنٍ أَوْ بِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلى مَا خَرَجَ مِنْهُ فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ووَلَّاهُ اللهُ مَا تَوَلَّى ولَعَمْرِي يَا مُعَاوِيَةُ لَئِنْ نَظَرْتَ بِعَقْلِكَ دُونَ هَوَاكَ لَتَجِدَنِّي أَبْرَأَ النَّاسِ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ ولَتَعْلَمَنَّ أَنِّي كُنْتُ فِي عُزْلَةٍ عَنْهُ إِلَّا أَنْ تَتَجَنَّى فَتَجَنَّ مَا بَدَا لَكَ والسَّلَامُ[1]. اهـ

---

(١) نهج البلاغة، ت صبحي الصالح: ص ٣٦٧.

ب- الإشكال فيه على الشيعة من وجوه أهمها:

أولاً: فيه اقرار بالشورى، وهو مخالف لعقيدتنا في أن الإمامة لا تثبت إلا بالنص.

ثانياً: فيه إمضاء لخلافة الذين سبقوه، وهو خلاف ما يراه الشيعة أيضاً.

ثالثاً: فيه اعتراف أيضاً بانعقاد الاجماع على بيعة أبي بكر.

يقول إحسان إلهي ظهير محتجاً على الشيعة:

فماذا موقف الشيعة من علي بن أبى طالب (رضي الله عنه) ومن كلامه هذا حيث يجعل:

أولاً: الشورى بين المهاجرين والأنصار من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) وبيدهم الحل والعقد رغم أنوف القوم.

ثانياً: اتفاقهم على شخص سبب لمرضات الله وعلامة لموافقته سبحانه وتعالى إياهم.

ثالثاً: لا تنعقد الإمامة في زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم ورضاهم [وقد حل الإشكال من هذا أيضاً بأن الإمامة والخلافة في الإسلام لا تنعقد إلا بالشورى والانتخاب، لا بالتعيين والوصية والتنصيص كما يزعمه الشيعة مخالفين نصوص أئمتهم ومعصوميهم حسب زعمهم].

رابعاً: لا يرد قولهم ولا يخرج من حكمهم (أي الصحابة) إلا المبتدع أو الباغي، والمتبع والسالك غير سبيل المؤمنين.

خامساً: يقاتل مخالف الصحابة، ويحكم السيف فيه.

سادساً: وفوق ذلك يعاقب عند الله لمخالفته رفاق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأحبائه، المهاجرين منهم والأنصار رضي الله عنهم ورضوا عنه وأولاد عليّ على شاكلته[1].

---

(١) الشيعة وأهل البيت: ص ٣٨.

حـ ـ الجواب: مقدمة في مصدر الكتاب وسنده

قبل الشروع في الجواب نرى من الضروري عقد مقدمة موجزة نبحث فيها مصدر وسند هذا الكتاب الموجه لمعاوية، فبالرغم من وروده في مصادر عديدة كالمناقب للخوارزمي وغيره، بيد أنّ أغلبها روته مرسلاً، وقد وقع مسنداً في بعضها، كما في كتاب وقعة صفين لنصر ـ بن مزاحم، إلا أنَّ في إسناده (نمير بن وعلة)، ولم يوثقه علماء الجرح والتعديل ـ سنة وشيعة ـ وفيه أيضاً (الشعبي)، وفيما يلي إسناده وحال راوييه:

(نصر: عمر بن سعد، عن نمير بن وعلة، عن عامر الشعبى، أن علياً عليه السلام ... ودفع إليه كتاب على بن طالب، وفيه: بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام، لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه...)[1]

---

(١) وقعة صفين: ص ٢٨.

أما نُمير فقال عنه الذهبي : نمير بن وعلة: عن الشعبي: مجهول[1].

ولم يذكر في كتب التراجم والرجال الشيعية.

الشعبي عند السنة والشيعة

وأما عامر الشعبي فقد قال عنه السيد الخوئي(ره): وهو الخبيث الفاجر الكذاب المعلن بعدائه لأمير المؤمنين عليه السلام، وقد ذكرنا شطراً من مخازيه في تفسيرنا (البيان) عند التعرض لترجمة الحارث الأعور[2].

فإن قيل: هذا حاله عند الشيعة وهو لا يُلزم أهل السنة!

قلنا: مضافاً إلى سقوط الاحتجاج بالنص حينئذٍ على الشيعة لكذب أحد رواته (الشعبي) وجهالة الآخر (نمير)، فإن في مرويات أهل السنة ما يؤكد ما قاله الشيعة فيه، والمورد أدناه للمثال لا للحصر:

---

(١) ديوان الضعفاء: ٤١٣/١ رقم الترجمة: ٤٤٠٥.
(٢) معجم رجال الحديث: ١٥١/١٠.

كذب الشعبي:

من جملة ما نقله الشعبي - ولا واقع له - قوله: إن علياً دخل حفرته ولم يقرأ أو لم يحفظ القرآن على اختلاف في النقل[١]. وبعد أن نقل مقالة الشعبي هذه بصيغة " ما حفظ القرآن" قال ابن فارس: وهذا كلام شنيع جدّاً في من يقول: "سَلُوني قبل أن تَفقِدوني، سلوني فما من آية إلاّ أعلم أبليلٍ نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل"[٢].

وقوله أيضاً: إن حرب الجمل لم يشهدها إلا أربعة من الصحابة - هم علي وعمار وطلحة والزبير - فإن جاؤا بخامس فأنا كذاب[٣]!

مع أنها مخالفة للمعلوم من التاريخ بالضرورة "قَالَ سعيد بن جُبَيْر: كان مع عليّ يوم وقعة الجمل ثمانمائة من الأنصار، وأربعمائة ممّن شهِدَ بَيْعَةَ

---

(١) راجع المعرفة والتاريخ: ٤٨٣/٤.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٥١/١.
(٣) منهاج السنة: ٢٣٧/٦.

الرَّضْوان ...وكان الشعبي يبالغ ويقول: لم يشهدها إلّا عليّ، وعمار، وطلحة، والزُّبَيْر من الصحابة[1].

***

(١) تاريخ الاسلام: ٤ / ٤٨٤.

بعد هذه المقدمة الموجزة نورد الجواب مرقَّماً في نقاط:

١ـ الكتاب لكشف معاوية بإلزامه والاحتجاج عليه:

وبالعودة لبعض المصادر التي نقلت الكتاب بجملته تقريباً ستتضح لنا الحقيقة كاملة، فقد أوردته كما يلي:

" قال رضي الله عنه: " كتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قبل نهضته إلى صفين إلى معاوية لأخذ الحجة عليه. أما بعد: إنه لزمتك بيعتي بالمدينة وأنت بالشام... "[1]

فهنا عبارتان مهمتان:

الأولى: (لأخذ الحجة عليه).

الثانية: (لزمتك بيعتي بالمدينة وأنت بالشام).

(١) المناقب، للخوارزمي: ج ١ ص ١١٨.

وهما قرينتان صريحتان في أنَّ الكتاب كان للاحتجاج على معاوية وإلزامه، فالأولى تشير بوضوح إلى الغرض المتوخى من عقد الكتاب، والثانية تدل صراحة على كون الكتاب للإلزام.

يضاف إلى ذلك أنَّ عنوان الكتاب نفسه (من كتاب له إلى معاوية) يؤكد ما أشرنا إليه من أنَّ الهدف منه الاحتجاج على معاوية وإلزامه، وكما يقال: (الكتاب يعرف من عنوانه)، وعليه فالكتاب مُلزمٌ لمعاوية ولأشياعه وحجةٌ عليهم غير وارد على منهج علي (صلوات الله عليه) ولا ملزم لأتباعه.

٢ـ التعريض بإجماع السقيفة المدعى:

العبارة الواردة في النص أعلاه: " فإن اجتمعوا على رجل..." لا تدل على وقوع الإجماع البتة، إن لم نقل إنها تعريض به، وكما هو معلوم لم يحصل على من حكم قبل أمير المؤمنين عليه السلام إجماع ولا اجتماع وهو من أبجديات التاريخ، ولعل استعمال النص لـ (إنْ) الشرطية دون (إذا) يشير ذلك،

والفرق بينهما واضح لمن له أدنى المام بالبلاغة، فإن الثانية (إذا) تفيد تحقق ووقوع ما بعدها، بخلاف الأولى (إنْ).

٣ـ حجية الإجماع بدخول المعصوم:

التعبير بـ "اجتمعوا" يعني لنا إجماع المهاجرين والأنصار، وهو حجة لدخول المعصوم فيه، فلو كان المعصوم قد دخل في تلك الفلتة ـ وفرض المحال ليس بمحال ـ لكان دخوله حجة، هذا إن اجتمعوا لكن هل اجتمعوا؟!! كيف والمشيرون من بني هاشم غيّب؟!! فكأن هذا من باب {لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[1].

٤ـ التفرقة بين الخطاب على الواقع وبين الخطاب حسب الاعتقاد:

لابد أن نفرق بين مقامين في الخطاب:

أ ـ المخاطبة حسب اعتقاد المخاطَب، وهو لا يلزم أَنْ يكون مطابقاً للواقع.

---

(١) سورة الزمر : ٦٥.

ب ـ والمخاطبة بحسب الواقع والحقيقة.

وأمير المؤمنين عليه السلام خاطب معاوية بحسب المقام الاول، لأنَّ معاوية كان يرى أو يُظهر تحقق ذلك بالنسبة لخلافة من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا لا يلزم منه أن يكون ما يراه المخاطَب والمُلزَم مطابقا للواقع. يقول الله سبحانه: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ}[1]، مع أنّ المخاطَب ذليل لئيم لكن الكلام موجه له باعتبار اعتقاده لا باعتبار واقعه وحقيقته.

٥ـ ورود الإجماع في كلام الإمام لا يلزم تحققه:

بيان ذلك يتوقف على مقدمتين:

١ـ إنَّ الإجماع وَقَع شرطاً في قضيةٍ شرطيةٍ (فإن اجتمعوا) جوابها وجزائُها أو تاليها (كان ذلك لله رضى...) وجزءا القضية الشرطية قضيتان بحسب الأصل، كما هو مقرر في المنطق.

---

(١) سورة الدخان : ٤٩.

٢ـ يقول علماء المنطق: قد تصدق القضية الشرطية مع كذب طرفيها.

مثلا: يقول تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا}(١)، فلو لاحظنا كلاً من الجزئين على حِدة لكان كاذباً:

١ـ في السماوات والأرضين آلهة../ كاذبة

٢ـ فسدت السماوات والأرضون.. / كاذبة

ولكن مجموع القضية الشرطية صادق بلا ريب.

إذا اتضح ذلك، نقول:

ما جاء في الخطبة: " فإن اجتمعوا على رجل وسمَّوه إماماً كان ذلك لله رضى" لا يدل على وقوع الإجماع أصلاً، لأنه ورد كجزء في قضية شرطية (إن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً)، وهذا الجزء قد يكذب مع صحة

---

(١) سورة الأنبياء : ٢٢.

وصدق مجموع الشرطية، ولا إشكال في مضمونها المجموعي باعتبار أَحد المجمعين هو المعصوم، كما أوضحنا في النقطة الثالثة.

٦ـ معاوية لا من المهاجرين ولا من الأنصار:

بناءً على ما تقدم نود إلفات النظر إلى مسألة مهمة اشتمل النص على الإشارة اليها - أيضاً - وهي: أن الشورى المدعى عقد الإمامة بها منحصرة عند القائلين بها بالمهاجرين والأنصار، حتى عند القائلين بالشورى، وبالتالي فإن تبجح معاوية بها لا ينفعه في محاججته ومخاصمته مع علي عليه السلام، فإن الشورى لدى أصحابها والملتزمين بها حسب النص أعلاه مختصة بالمهاجرين والأنصار ومعاوية طليقٌ، لا مهاجري ولا أنصاري، فتحيله تحت غطاء الشورى لا يمكن أن يُمرَّر وينطلي على أحد، فإنها لا تشمل الطلقاء أبناء الطلقاء " وإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ والْأَنْصَارِ.. ".

الاعتراض الثاني

{دعوني والتمسوا غيري + انا لكم وزيراً خير لكم مني اميراً}

أ- النص المشكل:

٩٢ - ومن كلام له عليه السلام لمّا أراده الناس على البيعة بعد قتل عثمان:

دَعُونِي والْتَمِسُوا غَيْرِي فَإِنَّا مُسْتَقْبِلُونَ أَمْراً لَهُ وُجُوهٌ وأَلْوَانٌ لَا تَقُومُ لَهُ الْقُلُوبُ ولَا تَثْبُتُ عَلَيْهِ الْعُقُولُ وإِنَّ الْآفَاقَ قَدْ أَغَامَتْ والْمَحَجَّةَ قَدْ تَنَكَّرَتْ، واعْلَمُوا أَنِّي إِنْ أَجَبْتُكُمْ رَكِبْتُ بِكُمْ مَا أَعْلَمُ ولَمْ أُصْغِ إِلى قَوْلِ الْقَائِلِ وعَتْبِ الْعَاتِبِ وإِنْ تَرَكْتُمُونِي فَأَنَا كَأَحَدِكُمْ ولَعَلِّي أَسْمَعُكُمْ وأَطْوَعُكُمْ لِمَنْ وَلَّيْتُمُوهُ أَمْرَكُمْ وأَنَا لَكُمْ وَزِيراً خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيراً." اهـ[1]

(١) نهج البلاغة، ت صبحي الصالح: ص ١٣٧.

ب ـ وجه الاعتراض به:

في الكلام أعلاه مقطعان:

الأول: دعوني والتمسوا غيري.

الثاني: أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً.

وكلاهما يناقضان ما عليه الشيعة من ضرورة النص على الإمام، يوضح ذلك ناصر القفاري قائلاً: ومع ذلك إذا أردنا أن نحتكم إلى نهج البلاغة نجد فيه ما ينفي دعوى النص ويهدم كل ما زعموه في هذا الباب، أو يثبت التناقض، والتناقض دليل بطلان المذهب... ويواصل القفاري:

وهذا النص يدل على أنه لم يكن منصوصاً عليه بالإمامة من جهة الرسول، وإلا لما جاز أن يقول: "دعوني.. إلخ، ولعلّي.. إلخ، وأنا لكم.. إلخ"[1]

---

(١) أصول مذهب الشيعة: ٢/٦٩٨.

حـ ـ الجواب عنه:

١ـ بعد البحث عن المصادر التي نقلته قبل الرضي وجدت أنَّها تدور بين أربعة مصادر:

أولها: تاريخ الطبري[١]، فقد نقل المقطع الأول عن سيف بن عمر وهو كذاب بأجماع أهل الجرح والتعديل، كما قال ابن الجوزي[٢].

ونقل الطبري[٣] المقطع الثاني وفي إسناده الحسين بن عيسى، ولم يوثقه أحد.

والثاني: الشيخ المفيد في كتابه الجمل[٤]، أخرج المقطع الأول عن سيف بن عمر أيضاً، وروى المقطع الثاني وفي الإسناد عثمان بن أبي شيبة، وهو مجهول[٥].

---

(١) تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٥٦.
(٢) اكمال تهذيب الكمال: ترجمة رقم ٢٣٢٩.
(٣) تاريخ الطبري: ج ٤/٤٢٧.
(٤) الجمل: ص ١٢٩.
(٥) معجم رجال الحديث: ترجمة رقم : ٧٥٦٨ و٧٥٦٦ و٧٥٧٩ .

والثالث: البلاذري في أنساب الأشراف[١]: فقد روى المقطع الثاني وفي سنده عبد الملك وهو مختلف فيه، مضافاً إلى أنه من رواية سالم وهو مدلس وقد عَنْعَن[٢] . على أنه لو صح السند فلا يُلزِم الشيعة فان كتاب (أنساب الأشراف) من مصادر أهل السنة.

والرابع: أحمد بن اعثم الكوفي في كتاب الفتوح[٣]: روى المقطع الأول فحسب، ونفس بن اعثم مؤلّف كتاب الفتوح، ضعيفٌ عند أهل الحديث.

قال ياقوت: كان شيعياً، وعند أصحاب الحديث ضعيف[٤].

٢ـ قد أجاب علمائنا قديماً عن مضمونه بأوجه ثلاثة، وهي كالتالي:

الوجه الأول: إن الذين أرادوه على البيعة هم الذين عقدوا بيعة الخلفاء من قبل، وقد كان عثمان منعهم أو منع كثيراً منهم عن حقه من العطاء، لأن

---

(١) انساب الاشراف: ٢٠٩/٢.
(٢) قال الذهبي في الميزان (٣٠٤٨): سالم بن أبي الجعد من ثقات التابعين لكنه يدلس ويرسل.
(٣) كتاب الفتوح: ٣٤٣/٢.
(٤) لسان الميزان: في ترجمة أحمد بن اعثم الكوفي ١/ ٤٠٧برقم : ٣٩٩.

بني أمية استأصلوا الأموال في أيام عثمان، فلما قُتل قالوا لعلي عليه السلام نبايعك على أن تسير فينا سيرة أبي بكر وعمر لأنهما كانا لا يستأثران بالمال لأنفسهما ولا لأهلهما، فطلبوا من علي عليه السلام البيعة على أن يقسم عليهم بيوت الأموال قسمة أبي بكر وعمر فاستعفاهم وسألهم أن يطلبوا غيره ممن يسير بسيرتهما وقال لهم كلاماً تحته رمز وهو قوله: (إنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكرت). قالوا: وهذا كلام له باطن وغور عميق معناه الإخبار عن غيب يعلمه هو ويجهلونه هم، وهو الإنذار بحرب المسلمين بعضهم لبعض واختلاف الكلمة وظهور الفتنة.

ومعنى قوله عليه السلام: له وجوه وألوان، أنه موضع شبهة وتأويل فمن قائل يقول: أصاب علي ومن قائل يقول: أخطأ، وكذلك القول في تصويب محاربيه من أهل الجمل وصفين والنهروان وتخطئتهم، فإن المذاهب فيه وفيهم تشعبت وتفرقت جداً.

ومعنى قوله: (الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكرت) أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي فأنا لكم وزيراً عن رسول الله ﷺ أفتي فيكم بشريعته وأحكامه خير لكم مني أميراً محجوراً عليه.

مدبراً بتدبيركم فإني أعلم أنه لا قدرة لي أن أسير فيكم بسيرة رسول الله ﷺ في أصحابه مستقلاً بالتدبير لفساد أحوالكم وتعذر صلاحكم.

الوجه الثاني: هذا كلام مستزيد شاكٍ من أصحابه يقول لهم: (دعوني والتمسوا غيري) على طريق الضجر منهم والتبرم بهم والتسخط لأفعالهم، لأنهم كانوا عدلوا عنه من قبل واختاروا عليه، فلما طلبوه بعد أجابهم جواب المتسخط العاتب.

الوجه الثالث: إنَّ هذا الكلام مخرج على جهة التهكم والسخرية، أي أنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً فيما تعتقدونه، كما قال سبحانه: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ اَلْعَزِيزُ اَلْكَرِيمُ}[1] أي تزعم لنفسك ذلك وتعتقده. "[2]

(١) سورة الدخان: ٤٩.
(٢) انتهى من الشرح الحديدي بتصرف بسيط: ج ٧، ص٣٥.

الاعتراض الثالث

[إنَّ أحقَّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه...]

أ. النص المشكل:

١٧٣ - ومن خطبة له عليه السلام في رسول اللهّ، (صلى اللهّ عليه [وآله] وسلم)، ومن هو جدير بأن يكون للخلافة وفي هوان الدنيا:

رسول الله أَمِينُ وَحْيِهِ وخَاتَمُ رُسُلِهِ وبَشِيرُ رَحْمَتِهِ ونَذِيرُ نِقْمَتِهِ.

(الجدير بالخلافة)

أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ وأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللهِّ فِيهِ فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ فَإِنْ أَبَى قُوتِلَ ولَعَمْرِي لَئِنْ كَانَتِ الْإِمَامَةُ لَا

تَنْعَقِدُ حَتَّى يَحْضُرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ فَمَا إلى ذَلِكَ سَبِيلٌ ولَكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهَا ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ ولَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ[1]...

ب ـ وجه الاعتراض به:

فيشكل به بعضهم بكون الخلافة دائرةً مدارَ الأقوائية كما هو ظاهر مدلول النص المتقدم، لا أنَّ طريق انعقادها منحصر بالنص كما يعتقد الشيعة!

جاء في كتاب قراءة في نهج البلاغة تعليقاً على ما جاء في الخطبة: فالإمامة إذن تنعقد بالشورى وليست بالنص[2].

حـ ـ الجواب:

بعد البحث والتنقيب في المصادر لم أعثر على المصدر الذي نقل منه الشريف الرضي المقطع المُستَشْكَل به تحديداً ـ دون الكلام الأخير ـ، على أنَّ

(١) نهج البلاغة، ت صبحي الصالح: ص ٢٤٨.
(٢) قراءة في نهج البلاغة: ص ٢١.

الحديث من مصدره من ناقلة القول، فإن الكلام تام ولا إشكال فيه ألبتة، كما ستلاحظ.

وبصرف النظر عن ذلك فإنّ النص لا يحتوي على أي مقاطعة مع عقيدتنا بالإمامة من أنها بالنص لا بالشورى، لا بحسب مدلوله المطابقي ولا التضمني ولا الالتزامي، بل يمكننا القول بأنه مؤيد لحصر طريق تعيين الإمام بالنص لا بالشورى لسببين:

الأول: إنَّ الكلام الوارد في الخطبة جعل الأقوائية والأعلمية هي الملاك في الاستخلاف، ومعلوم أنّ ذلك لا يمكن معرفته وتشخيصه إلا من قبل علّام الغيوب، وهذه حقيقة لا مناص منها: بُيّنتْ في مواضع عديدة من القرآن، نعرض اثنين منها تضمنا الحديثَ عن شخصيتين هما: طالوت وآدم عليهما السلام:

١ـ أما طالوت فقال تعالى: {وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ

الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللهَّ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللهُّ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُّ وَاسِعٌ عَلِيمٌ}[١].

٢ـ وأما آدم فقوله سبحانه: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}[٢].

الثاني: إنّ الاحقية غير متقومة باختيار الناس بل بمؤهلات نفس الخليفة، سواء مكّنه الناس أم لم يمكنوه.

وهذا الملاك متوفر في شخص مولى الموحدين عليه السلام، فقد روى البخاري في صحيحه عن عمر أنّه قال: أقرؤنا أُبي، وأقضانا علي[٣].

ولا يجادل عاقل في أنّ هذه الجملة (أقضانا علي) تفيد أعلمية أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) سورة البقرة : ٢٤٧.
(٢) سورة البقرة : ٣١.
(٣) صحيح البخاري: ١٩/٦ ح ٤٤٨١.

الاعتراض الرابع

{والله ما كانت لي في الخلافة رغبة..}

أ. النص المشكل:

٢٠٥ - ومن كلام له عليه السلام كلَّم به طلحة والزبير، بعد بيعته بالخلافة وقد عتبا عليه من ترك مشورتهما، والاستعانة في الأمور بهما:

مما جاء فيها:

(... واللهِ مَا كَانَتْ لِي فِي الْخِلَافَةِ رَغْبَةٌ ولَا فِي الْوِلَايَةِ إِرْبَةٌ ولَكِنَّكُمْ دَعَوْتُمُونِي إِلَيْهَا وحَمَلْتُمُونِي عَلَيْهَا فَلَمَّا أَفْضَتْ إِلَيَّ نَظَرْتُ إِلى كِتَابِ اللهِ ومَا وَضَعَ لَنَا وأَمَرَنَا بِالْحُكْمِ بِهِ فَاتَّبَعْتُهُ ومَا اسْتَنَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله فَاقْتَدَيْتُهُ فَلَمْ أَحْتَجْ فِي

ذَلِكَ إلى رَأْيِكُما ولَا رَأْيِ غَيْرِكُما ولَا وَقَعَ حُكْمٌ جَهِلْتُهُ فَأَسْتَشِيرَكُما وإِخْوَانِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ولَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ أَرْغَبْ عَنْكُما ولَا عَنْ غَيْرِكُما...).[1]

ب- وجه الاعتراض به:

فكيف يُعرِضُ الإمام عليه السلام عن الخلافة ويبدي عدم رغبته فيها وهو إمام منصوص عليه؟! وفي سياق بيان الاعتراض بهذا النص، يقول السلفي ناصر القفاري: " يشير في نص آخر إلى أن قبوله للخلافة لا عن رغبة بها ولا تطلع إليها، ولكنه استجابة لحمل المسلمين له على ذلك، ولم يدّع نصّاً ولا وصيّة فهو يقول: "والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية إربة، ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتوني عليها.."[2]

***

(١) نهج البلاغة، بتحقيق صبحي الصالح: ص ٣٢٢.
(٢) اصول مذهب الشيعة: ٢/٧٠٠.

حـ ـ الجواب عنه:

يقع الجواب عنه في جهتين:

الأولى ـ ليس لهذا النص في مصادر الإمامية عينٌ ولا أثرٌ على ما أوصلنا إليه البحث، نعم رواه قبل الرضي أبو جعفر الاسكافي في كتاب: (نقض العثمانية) على ما حكاه ابن أبي الحديد[1]، كما جاء في مصادر النهج للخطيب، وجاء أيضاً في كتابه الآخر المسمى بـ " المعيار والموازنة "[2].

والإسكافي هذا ليس من علماء الشيعة الإمامية، وإنما هو من شيوخ معتزلة بغداد، فقد ترجم له السيد بحر العلوم في الفوائد الرجالية قائلاً: ".. وأبو جعفر محمد بن عبد الله الأسكافي أحد المتكلمين من معتزلة بغداد، تنسب إليها الأسكافية، وهم طائفة من المعتزلة[3].

---

(١) شرح نهج البلاغة: م ٢ ص ١٧٣.
(٢) المعيار والموازنة: ص ١١٤ .
(٣) الفوائد الرجالية: ج ٣ ص ٢٢٣.

الثانية: الأجوبة المضمونية:

ثم إنَّ الكلام المتقدم عن الخلافة إنما وقع بالمعنى الذي يفهمه المخاطب ـ طلحة والزبير ـ وهي بهذا المعنى (التصدي للرئاسة والحكم) أزهد عنده – بل الدنيا كلها – من عفطة عنز.

إنَّ الخلافة والرئاسة ليست مقوماً لإمامة الإمام عليه السلام تماماً، كما هو الحال بالنسبة لنبوة النبي صلى الله عليه وآله، وإنْ كانت من استحقاقاتها وشؤونها، فهذا إبراهيم عليه السلام جعله الله إماماً دون أن يتولى الحكم والرئاسة فعلاً، قال تعالى: {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}(١).

(١) سورة البقرة : ١٢٤.

و لأمير المؤمنين (صلوات الله عليه) بالأنبياء أسوةٌ حسنةٌ، فقد روي عنه إنه قال: "... لي بسنة الانبياء اسوة فيما فعلت، قال الله عز وجل في كتابه: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ}[1].

قالوا: ومن هم يا أميرَ المؤمنين؟

١ - قال: أولهم إبراهيم عليه السلام إذ قال لقومه: {وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ}[2]، فإن قلتم: إن إبراهيم اعتزل قومه لغير مكروه أصابه منهم فقد كفرتم وإن قلتم: اعتزلهم لمكروه رآه منهم فالوصي أعذر.

٢ - ولي بابن خالته لوط أسوة، إذ قال لقومه: { لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ }[3]، فإن قلتم إن لوطاً كانت له بهم قوة فقد كفرتم، وإن قلتم لم يكن له قوة، فالوصي أعذرُ.

---

(١) سورة الأحزاب : ٢١.
(٢) سورة مريم : ٤٨.
(٣) سورة هود : ٨٠.

٣- ولي بيوسف عليه السلام أسوة إذ قال: {قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ }[١]، فإنْ قلتم: إن يوسف دعا ربه وسأله السجن لسخط ربه فقد كفرتم، وإنْ قلتم: إنه أراد بذلك لئلا يسخط ربه عليه فاختار السجن، فالوصي أعذرُ.

٤/ ولي بموسى عليه السلام أسوة إذ قال: {فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ}[٢]، فإن قلتم: إنّ موسى فر من قومه بلا خوف كان له منهم، فقد كفرتم، وإن قلتم: إنّ موسى خاف منهم، فالوصي أعذرُ.

٥/ ولي بأخي هارون عليه السلام أسوة إذ قال لأخيه: {ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي}[٣]، فإن قلتم: لم يستضعفوه ولم يشرفوا على قتله فقد كفرتم، وإن قلتم استضعفوه وأشرفوا على قتله فلذلك سكت عنهم، فالوصي أعذرُ.

---

(١) سورة يوسف : ٣٣.
(٢) سورة الشعراء : ٢١.
(٣) سورة الأعراف : ١٥٠.

٦/ ولي بمحمد ﷺ أسوة حين فرّ من قومه ولحق بالغار من خوفهم وأنامني على فراشه، فإن قلتم: فر من قومه لغير خوف منهم فقد كفرتم، وإن قلتم: خافهم وأنامني على فراشه ولحق هو بالغار من خوفهم، فالوصي أعذر[1].

على أنَّ ثمة فرقاً بين: (ما كان لي حق فيها) وبين: (ما كان لي رغبة). كمن يقول عن أمواله: لا رغبة لي فيها، فهل تراه بهذا ينفي حقه فيها؟! كلا، إذ نفي الرغبة لا يستلزم بحال نفي الحق فيها، ولم تكن له أيضاً في الولاية اربة ـ أي حاجة ـ فإن الناس كل الناس هم المحتاجون إليه وهو مستغن عن الكل، كما أجاب الخليل بن أحمد حين سئل عن الدليل على إمامته فأجاب رحمه الله: احتياج الكل إليه واستغناؤه عن الكل[2].

---

(١) علل الشرائع: ص ١٤٩.
(٢) معجم رجال الحديث: ٨/٥٠ ترجمة رقم ٤٣٤٦.

الفصل الثالث

النصوص المشكلة في العصمة

وفيه أربعة نصوص مشكلة محور إشكالها العصمة، وهي كالتالي مع أجوبتها:

النص الأول: «فإني لست في نفسي بفوق أن أُخطئ ولا آمن ذلك من فعلي».

أ- جاء في نهج البلاغة:

٢١٦ - ومن خطبة له عليه السلام خطبها بصفين:

أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقّاً بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ وَلَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ... إلى أن يقول:

فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ ولَا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي فَإِنَّمَا أَنَا وأَنْتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبٍّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ يَمْلِكُ مِنَّا مَا لَا نَمْلِكُ مِنْ أَنْفُسِنَا وأَخْرَجَنَا مِمَّا كُنَّا فِيهِ إِلَى مَا صَلَحْنَا عَلَيْهِ فَأَبْدَلَنَا بَعْدَ الضَّلَالَةِ بِالْهُدَى وأَعْطَانَا الْبَصِيرَةَ بَعْدَ الْعَمَى[1]. اهـ

ب ـ والمشكل يتمحور فيما جاء في آخر الخطبة أعني به: (فإني لستُ في نفسي بفوق ان أخطئ ولا آمنُ ذلك من فعلي... الخ) حيث يتنافى – بحسب ظاهره – مع العصمة التي تعني عدم وقوع الإمام عليه السلام في الخطأ.!

قال ناصر القفاري:

جاء في نهج البلاغة – الذي لا تشك الشيعة في كلمة منه – ما يهدم كل ما بنوه من دعاوى في عصمة الأئمة...فأمير المؤمنين يطلب من أصحابه ألا يترددوا في إبداء النصيحة والمشورة، ولا يمنعهم من ذلك المجاملة

(١) نهج البلاغة، بتحقيق صبحي الصالح: ص ٣٣٣.

والمصانعة، أو أن يظن به أنه لا يقبل الحق إذا قيل له، استثقالاً له وتعظيماً لنفسه، فإن الحكم الذي لا يقبل مشورة الرعية ولا يرضى أن يقال له: أخطأت هو عن العمل بالحق والعدل أبعد؛ لأن من يثقله استماع النصيحة فهو عن العمل بها أعجز، فلا تكفوا عن مقالة بحق ولا مشورة بعدل فالجماعة أقرب إلى الحق والعصمة، والفرد لا يأمن على نفسه الوقوع في الخطأ.

فهو هنا لم يدّعِ ما تزعم الشيعة فيه من أنه لا يخطئ، بل أكد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ، كما لم يعلن استغناءه عن مشورة الرعية بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل، لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، وكل فرد لوحده معرض للضلالة، فعلم أن دعوى العصمة من مخترعات غلاة الشيعة[1].

(١) أصول مذهب الشيعة: ٧٩٣/٢.

حـ ـ والجواب عنه:

أولاً: مصدر الخطبة وسندها:

هذه الخطبة رواها قبل الشريف الرضي (ره) الشيخ الكليني (ره) في الكافي وإليك سندها:

علي بن الحسن المؤدب، عن أحمد بن محمد بن خالد، وأحمد بن محمد، عن علي بن الحسن التيمي جميعاً، عن إسماعيل بن مهران قال: حدثني عبد الله بن الحارث، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: خطب أمير المؤمنين عليه السلام الناس بصفين...الخ[1].

وقد علق عليه العلامة المجلسي (ره) قائلاً:

ضعيف بعبد الله بن الحارث، وأحمد بن محمد معطوف على علي بن الحسن وهو العاصمي، والتيمي هو ابن فضال، وقل من تفطن لذلك..[2]

---

(١) الكافي: ٨ / ٣٥٢ / برقم / ٥٥٠.
(٢) مرآة العقول: ج ٢٦ / ص ٥١٧.

وبالرغم من ذلك ـ وكما هو منهجنا أن لا نكتفي بالبحث السندي ـ فإنا سنبين المعنى الصحيح للجملة المعترض بها من الخطبة، وسنرى أنها بعيدة عن الإشكال جداً.

ثانياً: الجواب المضموني:

هذا النص موافق تماما لما نعتقده ولا ضير فيه، سيما بعد ملاحظة تمام الجملة ـ وعادة ما يقتطعها المستشكلون من الخطبة ـ وهي "..إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي.." وهل العصمة إلا أن يكفي الله تعالى نفس المعصوم؟!

وبتعبير المتكلمين هي: ملكة أو لطف يفعله الله تعالى في عباده يحول بينهم وبين المعاصي ولولاه لا يأمن المعصوم على نفسه الخطأ!

وعليه، فهو نظير قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: {وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي- إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ}[1] وعلى وزان قوله تعالى: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ}[2].

فلولا العصمة لجاز أن يهم بها يوسف عليه السلام - بناءً على تفسير البرهان بالنبوة والعصمة - وإلا فما الفرق بين الجملة المعترض بها وقوله تعالى: {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي- وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ}[3]؟!

فالجنبة البشرية بما هي لا تقتضي عصمةً، كما أنها لا توجب نبوةً ولا رسالة ولا إمامة، وفي ذات الوقت لا توجب الوقوع في الخطأ. بمعنى إنها في حد نفسها تقبل الأمرين - الخطأ والصواب -، فيرتفع احتمال الوقوع في الخطأ بعروض النبوة أو غيرها من المناصب والمقامات الإلهية وهذا - بطبيعة الحال

---

(١) سورة يوسف : ٥٣.
(٢) سورة يوسف : ٢٤.
(٣) سورة سبأ : ٥٠.

- لا يقتضي خروج صاحب المقام الإلهي عن بشريته، فتبقى فيه الجنبة الملكية البشرية وبها يتصل بالخلق ومقابل الجنبة الملكوتية الإلهية، والتي من خلالها يتصل بالخالق. وللجنبتين أشار الحق في سورتين - الكهف وفصلت - آمراً نبيه الكريم ﷺ: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ}[1].

وملخص الكلام في الجواب المضموني في نقطتين:

الأولى: الجواب النقضي بآيات مشابهة للنص المُعتَرض به مضموناً، وما يقال فيها يقال فيه حذوَ القذة بالقذة، منها: قول يوسف: {وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي}[2]. ومنها: قوله {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي}[3].

الثانية: الجواب الحلّي وحاصله: إن كلام النهج مطابق لعقيدة الشيعة في العصمة تمام المطابقة، فإن عقيدتنا في العصمة إنها لطف من الله لولاه ما كان

(١) سورة الكهف: ١١٠.
(٢) سورة يوسف: ٥٣.
(٣) سورة سبأ: ٥٠.

المعصوم معصوماً، وهو نفس مضمون قوله: فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ... إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللهُ مِنْ نَفْسِي.

(٢) النص الثاني: ما أهمَّني ذنب أُمْهِلْتُ بعده حتى أُصليَ ركعتين.

أـ ما ورد في نهج البلاغة من كلام لأمير المؤمنين عليه السلام:

٢٩٩ - وقَالَ عليه السلام: مَا أَهَمَّنِي ذَنْبٌ أُمْهِلْتُ بَعْدَهُ حَتَّى أُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وأَسْأَلَ اللهَ الْعَافِيَةَ[1]. اهـ

ب ـ ووجه الإشكال به هو أنَّ قوله: " ما أهمّني ذنب " منافٍ بظاهره للعصمة، يوضح ذلك صاحب كتاب قراءة في نهج البلاغة معلقا عليه قائلاً:

في هذا الكلام ينفي سيدُنا عليٌ العصمةَ عن نفسه من الذنب، وأنه إذا أذنب صلى ركعتين، فإذا صلى لا يحمل همَّ ذلك الذنب الذي أُمهل بعده فصلى تلك الركعتين[2].

---

(١) نهج البلاغة، ت صبحي الصالح: ص ٥٢٨.
(٢) قراءة في نهج البلاغة: ص ٤٩.

حـ ـ الجواب عنه:

أولاً: التحقيق في مصادر المقطع:

نقل هذا النص كلٌ من الطرطوشي المالكي في (سراج الملوك)[١]، والآمدي في كتابه (غرر الحكم)[٢].

وورد أيضاً في ربيع الأبرار لجار الله الزمخشري[٣].

والكل متأخر عن الشريف الرضي.

أما كتاب سراج الملوك، فصاحبه أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، وقد توفي سنة ٥٢٠ هـ.

وأما غرر الحكم، فهو للآمدي التميمي، وقد توفي سنة ٥٥٠ هـ.

---

(١) سراج الملوك: ص ٣٧٢.
(٢) غرر الحكم ودرر الكلم من كلام، عبد الواحد الآمدي التميمي: ص٣١٣.
(٣) ربيع الابرار: ص ٢٦٧.

وأما ربيع الأبرار، فهو لجار الله الزمخشري، وهو متوفى سنة ٥٣٨، والشريف الرضي قد توفي سنة ٤٠٣.

فلا نعرف المصدر الذي نقل منه الشريف الرضي، ومن هنا فالرواية محكوم عليها بالإرسال.

ولهذا قال السيد البروجردي في جامع أحاديث الشيعة: "وفي مرسلة نهج البلاغة من هذا الباب قوله عليه السلام: ما أهمّني ذنب أُمهِلْتُ بعده حتى أصلي ركعتين..."[1]

الأجوبة المضمونية:

ثانياً: آيات تثبت لفظ الذنب للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله!

ثمة آيات عدة في القرآن الكريم أثبتَتْ الذنب للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله:

(١) جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ / ص ٢٨.

منها: قوله تعالى: {فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ}(١)

ومنها: قوله تعالى: { فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ }(٢).

وقوله تعالى ايضا: {لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا }(٣).

إنّ المستشكل أمام طريقين في فهم هذه الآيات، فإما أن يفسر الذنب فيها بمعنى المعصية ومخالفة الأوامر واقتحام النواهي الإلزامية، فينسب بذلك المعصية وارتكاب القبائح لسيد الخلق وخاتم النبيين ﷺ، أو يلتزم بكون الذنب مفهوماً مشككاً، يختلف من شخص لآخر حسب موقعه ومكانته، كما سياتي!

---

(١) سورة غافر: ٥٥.
(٢) سورة محمد: ١٩.
(٣) سورة الفتح: ٢.

الأمر ذاته وكذا الاستغفار ورد في السنة ولم يقتصر على آيات الذكر الحكيم وفي أحاديث عديدة منها: ما رواه البخاري عن النبي الأعظم ﷺ: «وَاللهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»(١).

وفيه أيضاً: «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ وَعَمْدِي وَجَهْلِي وَهَزْلِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شيء قَدِيرٌ»(٢).

(١) صحيح البخاري: ٦٣٠٧.
(٢) صحيح البخاري: ٦٣٩٨.

ثالثاً: حسنات الابرار سيئات المقربين:

"حسنات الأبرار سيئات المقربين" مقالة اشتهرت بين علماء المسلمين وتلقوها بالقبول، من حيث إنّ فحواها صحيح ومضمونها تام، وعلى أساسها فُسّرت العديد من النصوص، وهي تعني باختصار: أنّ ما ينسب من ذنوب للأنبياء لا يمكن اعتباره معصية وذنباً من جنس ما نعرفه من الذنوب، بل قد يكون ذنبهم طاعة من غيرهم لعظم منزلتهم وعلو مقامهم.

وفي هذا السياق يقول ابن تيمية:

"... ومن المعلوم أن ذنوبهم ليست كذنوب غيرهم بل كما يقال حسنات الأبرار سيئات المقربين لكن كل يخاطب على قدر مرتبته وقد قال صلى الله عليه وسلم كل بنى آدم خطاء وخير الخطائين التوابون.. "[1]

وعلى هذا الأساس نفهم المراد بالذنب في الجملة أعلاه (ما أهمني ذنب...) وأن لا تقاطع بينها وبين عصمة أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) منهاج السنة: ٤٠٧/٢.

رابعاً: الهدف منه التعليم.. اياكِ أعني واسمعي يا جارة:

إحدى الأساليب العربية المعروفة أسلوب: إياكِ اعني واسمعي يا جارة، تلخص هذا الأسلوب في هذا المثل العربي الذي يضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئاً غيره، وله قصة حكاها الميداني في مجمع الأمثال[1].

والشارع المقدس اتّبَعَ ذات الأسلوب في بعض بياناته ونصوصه لعربية القرآن وحامله "أفصح من نطق بالضاد".

ومن هنا نفهم سرّ استغفار النبي صلى الله عليه وآله أو أمر الله تعالى له بالاستغفار، مع أنه لا يتصور منه صدور الذنب (المعصية).

إنّ كلَّ ذلك من باب: إياكِ اعني واسمعي يا جارة، فهو إما تعليم لأمته، أو أمر لها، أو استغفار من ذنوب أمته، أو غيرها من الغايات والمقاصد.

---

(١) راجع: ج١/ص٤٩ من مجمع الأمثال.

قال ابن حجر في معرض الجواب عن استغفاره ﷺ: "...إنّ استغفاره تشريع لأمته أو من ذنوب الأمة فهو كالشفاعة لهم.."[١]

وابن حجر يؤمن بما يؤمن به الشيعة في عصمة الأنبياء وإنهم لا يرتكبون حتى صغائر الذنوب حيث يقول:

"..ومنها قول بن الجوزي هفوات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد، والأنبياء وإن عصموا من الكبائر فلم يعصموا من الصغائر كذا قال وهو مفرع على خلاف المختار والراجح عصمتهم من الصغائر أيضاً.."[٢]

وجميع ما تقدم وارد في عبارة النهج، وأنها من قبيل إياكِ أعني واسمعي يا جارة، ويقال فيها أيضاً ما قاله ابن حجر في استغفار النبي ﷺ من أنَّ استغفاره عليه السلام تعليم لشيعته وأتباعه أو من ذنوبهم، فهو كالشفاعة لهم، إلى غير ذلك من الوجوه.

---

(١) فتح الباري: ١٠٢/١١.
(٢) فتح الباري: ١٠١/١١.

والله تعالى أعلم والحمد لله ربِّ العالمين.

(٣) النص الثالث: [وامسك عن طريق إذا خفتَ ضلالَته].

أ- النص المشكل

ومن وصية له عليه السلام للحسن بن علي عليه السلام - كتبها إليه بحاضرين عند انصرافه من صفين:

(... ودَعِ الْقَوْلَ فِيمَا لَا تَعْرِفُ والْخِطَابَ فِيمَا لَمْ تُكَلَّفْ - وأَمْسِكْ عَنْ طَرِيقٍ إِذَا خِفْتَ ضَلَالَتَه - فَإِنَّ الْكَفَّ عِنْدَ حَيْرَةِ الضَّلَالِ خَيْرٌ مِنْ رُكُوبِ الأَهْوَالِ...)[1].

ب- وجه الاعتراض به:

والمقطع مورد الإشكال هو إما قوله: (ودع القول فيما لا تعرف)، أو ما يليه:

(١) نهج البلاغة : ت / صبحي الصالح / ص ٣٩١، رقم:٣١.

(وأَمْسِكْ عَنْ طَرِيقٍ إِذَا خِفْتَ ضَلَالَتَه) فيقال: إنَّ المقطع الأول مناف لعلم الإمام بكل شيء، والمقطع الثاني مناقض لمبدأ عصمة الإمام!

جاء في كتاب قراءة في نهج البلاغة بعد أن أورد النص بجزئيه، قال عنه: وهذا يتناقض مع الاعتقاد بأن (الإمام) يعلم ما كان وما هو كائن، وأن علمه هو إلهام ووحي منذ الولادة لا بتعلم واكتساب[1].

ح - الجواب عنه:

إن شهرة هذه الوصية وكثرة مصادرها وتعدد طرقها يغنينا عن البحث في أسانيدها، وقد تلقّاها الأعلام بالقبول كابراً عن كابر، مضافا إلى تمامية معانيها وعلو مضامينها، حتى قيل فيها: (ولو كان من الحكمة ما يجب أن يكتب بالذهب لكانت هذه).

(١) قراءة في نهج البلاغة: ص ٥٠.

ومن أراد الاطلاع بالتفصيل على كثرة مصادرها ووفرة أسانيدها فعليه بمراجعة ما سطره الخطيب ـ رحمه الله ـ عنها في كتاب: مصادر نهج البلاغة وأسانيده[١].

وبعد بيان المقدمة نعود إلى بيان الجواب عن النص - الذي تضمنته الوصية - المُتوهمِ منه منافاته لعصمة الإمام الحسن عليه السلام، ويقع في نقطتين:

أولاً: إنَّ هذا نظير قوله تعالى للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}[٢]، أو قوله تعالى له: {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}[٣].

(١) مصادر نهج البلاغة واسانيده: ج ٣ من صفحة ٣٠٧ الى ص ٣١٢ .
(٢) سورة الأحزاب: ١ .
(٣) سورة الزمر: ٦٥.

ثانياً: ما المانع من كون الكلام جارياً مجرى: " إياكِ اعني واسمعي يا جارة "، وإن كان المخاطب فيها واحداً بعينيه ـ الإمام الحسن عليه السلام ـ، سيما وقد جاء هذا النحو من الاستعمال في القرآن الكريم؟!

قال ابن القيم في (أحكام أهل الذمة) تحت عنوان (شبهة وجوابها): والشبهة التي ذكرها وأجاب عنها هي للنصارى واليهود على المسلمين في قوله تعالى: {فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ}[1].

وبعد كلام لابن القيم في جوابه عن الآية ودفعا لشبهة النصارى، قال ما نصه:

"..وقال كثير من المفسرين هذا الخطاب للنبي والمراد غيره، لأنَّ القرآن نزل عليه بلغة العرب وهم قد يخاطبون الرجل بالشيء ويريدون غيره، كما

(١) سورة يونس : ٩٤.

يقول متمثلهم: إياكِ أعني واسمعي يا جارة، وكقوله تعالى: (يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين)، والمراد أتباعه بهذا الخطاب.."[1].

(٤) النص الرابع: فإنّي خرجتُ من حيي هذا إما ظالماً أو مظلوماً.

أـ ومن كتاب له عليه السلام إلى أهل الكوفة - عند مسيره من المدينة إلى البصرة-:

أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي خَرَجْتُ مِنْ حَيِّي هَذَا - إِمَّا ظَالِماً وإِمَّا مَظْلُوماً وإِمَّا بَاغِياً وإِمَّا مَبْغِيّاً عَلَيْه - وإِنِّي أُذَكِّرُ اللَّهَ مَنْ بَلَغَه كِتَابِي هَذَا لَمَّا نَفَرَ إِلَيَّ - فَإِنْ كُنْتُ مُحْسِناً أَعَانَنِي - وإِنْ كُنْتُ مُسِيئاً اسْتَعْتَبَنِي[2].اهـ

ب- وجه الاعتراض به:

قالوا إن " هذا الكلام موجه إلى اتباعِهِ وأنصاره وهو يخاطبهم في صيغة من لا يعتقد في نفسه ولا يعتقد فيه أصحابه العصمة، ولو كانت عصمته

---

(١) أحكام أهل الذمة: صفحة ١٠٣.
(٢) نهج البلاغة، ت صبحي الصالح: ص ٤٤٨ تحت رقم: ٥٧.

أمراً معلوماً، لكان أعرف الناس بها أصحابه وأتباعه وأنصاره، ولكان الخطاب إليهم موجهاً بصيغة الجزم والقطع أنه مظلوم مبغي عليه، وليس التردد.

إذن فكون علي غير معصوم أمر مفروغ منه، مسَلّم به من القريب والبعيد والأنصار والأعداء، حتى أوامره ﷺ ونواهيه لم تكن تصدر منه وأتباعه إلا على هذا الأساس[1]. "

حـ ـ الجواب عنه:

لا يستحق هذا الكلام أن نطيلَ البحث في الجواب عنه، فعدم تنافيه مع العصمة أوضح من الشمس وأبينُ من الأمس، سيّما لمن قرأ كتاب الله ومر عليه قوله تعالى: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}[2].

---

(١) قراءة في نهج البلاغة: ص١٥.
(٢) سورة سبأ : ٢٤.

الخاتمة

نختم البحث بتلخيص يعرض لأهم النتائج التي تمخض عنها البحث بفصوله الثلاثة:

أولاً: الإمامة عند الشيعة من العقائد وطريق تعيينها النص لا غير، لاشتراط العصمة في الإمام والعصمة أمرٌ خفي لا يتيسر لسائر البشر الاطلاع عليه.

ثانياً: دلّت الأدلة القطعية، الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وعصمته منها آية الولاية، وآية أولي الآمر، وآية التطهير، وحديث الثقلين، وحديث المنزلة، وغيرها. ولا يتوجه أي إيراد على عقيدة تمتلك هذا الرصيد من الأدلة إلا بأدلة تكافئ أدلتها، وما عرض من شبهات في نهج البلاغة على هذه العقيدة لا يرقى لذلك البتة لا سنداً ولا دلالةً.

ثالثاً: لقد صرَّح أميرُ المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة بأحقيته في الخلافة والحكم في مواضع كثيرة جداً، ذكرنا عشرة منها، وهذا جواب آخر على ما احتُج به من كلمات في النهج فُهِمَ منها المعارضة لثوابت الشيعة في مسألة الإمامة والخلافة، مع أنْ تلك الكلمات المحتج بها لو تمّت من ناحية الصدور والدلالة، ففي النهج نفسه ما يدعم مقررات الشيعة في المسألة ويهدم فَهْمَ المستشكل للنصوص التي هي محل البحث، كيف وقد أثبتنا عدم تمامية الوجوه التي قُدّمت للاعتراض بها؟!

رابعاً: ثمة كلمات في نهج البلاغة يكثر ترديدها كشواهد منافية لمقررات الشيعة في الإمامة، لعل من أشهرها المقاطع الأربعة التالية:

١ـ (إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضاً...).

فقيل: إنّ فيه منافاةً لما عليه الشيعة من جهات عديدة منها: اشتماله على الشورى كطريق لتعيين الخليفة الأمر الذي يرفضه الشيعة جملةً وتفصيلاً، لإيمانهم بالنص فحسب.

بيد أن البحث الموضوعي في هذا المقطع يوصلنا إلى فساد الاعتراض لسببين رئيسين:

الأول: سندي، فإن في سنده (نمير بن وعلة) وحاله غير معلوم عند السنة والشيعة، بل حكم الذهبي بجهالته. وفي السند أيضا (عامر الشعبي) وهو رجل خبيث فاجر كذاب معاد لأمير المؤمنين عليه السلام، كما ذكر السيد الخوئي (ره)، وروى أهل السنة فيه ما يؤيد ذلك.

والثاني: مضموني، فإنّ هذا المقطع عبارة عن كتاب وجهه أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية بهدف إلزامه والاحتجاج عليه لقرائن عديدة، وعليه فجعل الشورى للمهاجرين والأنصار يراد منه كشف معاوية، فلا هو من المهاجرين ولا من الأنصار، ولا هو ملتزم عملياً بما يتظاهر به أمام الناس من

إيمان بمبدأ الشورى، على أنّه لو فرض الإجماع لا يلزم حصوله ولو تحقق فهو حجة وفيه رضاً الله تعالى، من جهة دخول المعصوم فيه.

٢ـ (دعوني والتمسوا غيري...أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً...).

وهذا هو الآخر لم تثبت روايته في مصادر الشيعة وبطريق معتبر، ولا وجه للاعتراض به، لأنه ورد بناءً على طلب المبايعين من أمير المؤمنين عليه السلام أنْ يسير بسيرة الشيخين، فرفض الإمام وطلب منهم أن يبحثوا عن غيره ممن يقبل أن يبيع آخرته بدنياه فيستجيب لشرط بيعتهم .

٣ـ (... والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية اربة...).

فقيل إنّه لم يدع نصاً ولا وصيةً فلو كان إماماً منصّباً من الله تعالى فكيف يرغب عنها؟

وجوابه: إنَّ هذا المقطع من النص لم يثبت في مصادر الشيعة - حسبما أَعلم -. نعم، رواه الاسكافي لكنه من مشايخ معتزلة بغداد، وإنَّ ما أشار إليه

النص هو الحكم (السلطة)، وهو لا يعني ما تؤمن به الشيعة في الإمامة الإلهية في أمير المؤمنين عليه السلام، نعم الحكم والرئاسة من شؤون إمامة الإمام واستحقاقاتها، ولا تتوقف الإمامة على تصدّيه للسلطة. لذا قد يكون الإمام إماماً دون أنْ يحكم فعلاً، وإبراهيم عليه السلام وآية إمامته مثالٌ على ذلك، ثم إنّ التعبير بـ " ما كانت لي في الخلافة رغبة.." لا ينفي استحقاقها بل ينفي الرغبة فيها.

٤ـ (إنّ أحقَّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه...).

فهل الإمامة بالنص كما يقول الشيعة او بالأعلمية والقدرة على تحمل أعبائها، كما هو ظاهر النص؟

وحاصل الجواب: إنّ هذا المقطع هو عين ما يؤمن به الشيعة وما قيل عنه محض توهم، فإنّ الإمامة تدور مدارَ النص الإلهي والنص الإلهي يدور مدار الأعلمية والأقوائية، وطالوت وآدم مثالان قرآنيان يشهدان على ذلك،

وهذا ما توفر فعلاً في أمير المؤمنين عليه السلام، فقد روى البخاري عن عمر قوله: (أقضانا علي).

خامساً: يستشهد أيضاً البعض بمقاطع من نهج البلاغة يحسب أنّها تخالف اعتبار العصمة في الإمام، كما هو عليه الشيعة من جملتها:

١ـ (فإني لست في نفسي بفوق أنْ اخطأ ولا آمن ذلك من فعلي...).

إنّ هذا الكلام لا يصدر من شخص يرى في نفسه العصمة وعدم الوقوع في الخطأ هذا ما قيل، لكن الحقيقية غير ذلك، فإن تتمة الجملة يكشف وهن هذا الإيراد وتتمتها (..إلا أن يكفي الله من نفسي...)، وهذا نفس عقيدة الشيعة في حقيقة العصمة وإنها تسديد ولطف إلهي، ولولا كفاية الله وعنايته لا يكون المعصوم بذاته معصوماً، ولا يأمن على نفسه من الوقوع في الخطأ. وبالجملة فهو نظير قوله تعالى - حكاية عن يوسف النبي -: (إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي).

ولا يفوتنا التنبيه إلى أنّ هذا المقطع وإن رواه الشيخ الكليني (ره) في الكافي مسنداً قبل الشريف الرضي في نهج البلاغة، إلا أن إسناده ضعيف، كما نص المجلسي في المرآة.

٢ـ (ما أهمني ذنب امهلت بعده حتى أصلي ركعتين).

وهذه المقطوعة من النهج هي الأخرى اتُّخِذَتْ كمادة للإشكال على عصمة الإمام، لكن الحق والإنصاف أن النقد بها غير سديد، لعدم ورودها في مصدر شيعي يعتمد عليه - كما نعلم -، لذا حكم عليها العلماء بالإرسال، ثم إنها لو كانت ناقضة لعصمة الإمام لكانت الآيات والأحاديث التي تنسب لفظ الذنب للنبي ﷺ ناقضةً لعصمة النبي ﷺ أيضاً!

فلا مناص من القول إن الذنب لا يراد منه المعصية بل هو من قبيل (حسنات الأبرار سيئات المقربين) و(إياكِ أعني واسمعي يا جارة) وهلم جرا، قضاءً لحق الأدلة القطعية الدالة على عصمته ﷺ والكلام بعينه يجري في الإمام عليه السلام أيضاً.

٣ـ (وامسك عن طريق إذا خفت ضلالته).

اتضح فيه الكلام مما سبق، فإن المخاطب به وإن كان الإمام الحسن عليه السلام إلا أن معني الإمام ومقصوده فعلاً شيعته على طريقة: إياك أعني واسمعي يا جارة، ومجرد الاستبعاد لا ينفع سيما مع ورود مثله في آي الذكر: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللهَّ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}[1]، وبهذه الآية أجاب ابن القيم على شبهة النصارى المشابهة لما نحن بصدد الإجابة عنه.

٤ـ (فإني خرجت من حيي هذا إما ظالماً أو مظلوماً).

وجوابها لا يخفى فإنه محض ترديد سبق القرآن الكريم الإمام فيه: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}[2].

---

(١) سورة الاحزاب: ١.
(٢) سورة سبأ: ٢٤.

سبحانَ ربّك ربِّ العزة عما يصفون وسلام على المرسلين، والحمد لله ربِّ العالمين.

فهرست المحتويات

المقدمة..... ٣

كلمة موجزة عن قيمة نهج البلاغة..... ٨

الفصل الأول..... ١٣

المبحث الأول..... ١٥

أدلة الشيعة على إمامة وعصمة أمير المؤمنين عليه السلام ١٥

أ- حديث الثقلين:..... ٢١

ب - حديث المنزلة..... ٢٣

المبحث الثاني..... ٢٧

وفيه عشر موارد يصرح فيها الإمام عليه السلام ٢٧

بحقه في الخلافة..... ٢٧

النص الأول: بعد كلام طويل يقول عليه السلام : ٢٨

النص الثاني: يقول عليه السلام: ٢٩

النص الثالث: في خطبة تحمل عنوان: ٣٠

النص الرابع: ٣١

النص الخامس: ٣٢

النص السادس:..... ٣٣

طرف من أسانيد الشقشقية..... ٣٥

النص السابع: ٣٨

النص الثامن:..... ٣٩

ختامه مسك..... ٤٠

النص التاسع: ٤٠

النص العاشر: ٤١

الفصل الثاني..... ٤٥

الاشكالات المتوجهة على الإمامة ٤٥

الاعتراض الأول ٤٦

[إنما الشورى للمهاجرين والأنصار...] ٤٦

أـ النص المشكل: ٤٦

ب ـ الإشكال فيه على الشيعة من وجوه أهمها: ٤٧

حـ ـ الجواب: مقدمة في مصدر الكتاب وسنده ٤٩

الشعبي عند السنة والشيعة ٥٠

كذب الشعبي: ٥١

الاعتراض الثاني ٥٩

{دعوني والتمسوا غيري + أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً} ... ٥٩

أـ النص المشكل: ٥٩

ب ـ وجه الاعتراض به: ٦٠

حـ ـ الجواب عنه:..... ٦١

الاعتراض الثالث ٦٦

[إنّ أحقَّ الناس بهذا الأمر أقواهم عليه...] ٦٦

أ ـ النص المشكل: ٦٦

(الجدير بالخلافة) ٦٦

ب ـ وجه الاعتراض به: ٦٧

حـ ـ الجواب: ٦٧

الاعتراض الرابع ٧٠

{والله ما كانت لي في الخلافة رغبة..} ٧٠

أ ـ النص المشكل: ٧٠

ب ـ وجه الاعتراض به: ٧١

حـ ـ الجواب عنه: ٧٢

الثانية: الأجوبة المضمونية: ٧٣

الفصل الثالث..... ٧٧

النصوص المشكلة في العصمة ٧٧

النص الأول: [فإني لست في نفسي بفوق ان أُخطِئ ولا آمن ذلك من فعلي]..... ٧٧

حـ ـ الجواب عنه: ٨٥

ثالثاً: حسنات الابرار سيئات المقربين: ٨٩

أـ النص المشكل..... ٩٣

ب ـ وجه الاعتراض به: ٩٣

ح ـ الجواب عنه: ٩٤

ب ـ وجه الاعتراض به: ٩٧

حـ ـ الجواب عنه: ٩٨

الخاتمة.....٩٩

على المرسلين فهرست المحتويات ١٠٩